الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عـن وجهـات نظر كتابها ، وقـد لاتتفق بالضـرورة مع وجهـة نظر الجريـدة

على هامش الصراحـة

الإسكـان

إحسان شمران الياسري

في ندوة اقيمت عام ٢٠٠١ واستمرت يومين، انتهت التوصيات إلى إن العراق يحتاج إلى خمسة ملايين وحدة سكنية.. وتأسست لهذا الغرض هيئة للإسكان إضافة إلى وزارة الإسكان.. وسمعنا في تلك الفترة عن البيوت الريادية التي لا تتطلب حديد التسليح أو (الشيلمان).. وتم تشييد اثنين او ثلاثة كنماذج..
وكما تعلمون، فأن تشكيلات وزارة الاسكان وتشكيلات التصنيع العسكري المماثلة في الاختصاص، كانت مشغولة بتشييد المنشآت الحكومة، كالقصور والجسور متعددة الطوابق والمدارس.. فلم يُشَيد من الوحدات السكنية المستهدفة شيء.
عام ٢٠٠٣، حدث الانقلاب الكبير في كل شيء، فتوقف بناء القصور والجسور وتفرغت وزارة الإسكان للمهام المدنية.. ولأنني (أريد خاطر السيدة وزيرة الاسكان) فلن أتحدث عن إحصائيات، لأنني لا أملكها بالاحرى، ولكنني لم أبارك لحد الآن لأحدهم بتسلم وحدة سكنية من الوزارة.
في هذه اللحظة، أود أن اعلن براءتي من أي إنسان يرجو ان تحلّ الحكومة أزمة السكن وتوفر خمسة ملايين وحدة سكنية، لأنه شخص خائن للوطن وللحقيقة. فالمواطن صاحب الحاجة، والمستثمر الوطني، وبعده، وربما قبله المستثمر الاجنبي، هم الذين يبنون الوحدات السكنية المطلوبة.. وما يحتاجونه من الدولة بيئة استثمارية صحية، وتشريع متكامل لا تتقاطع فيه البيئة (وزارة البيئة) مع الدفاع مع المالية مع مجالس المحافظات.. ولا يتدخل به طمع مسؤول يبحث عن إيفاد يقدمه مستثمر أجنبي، أو مجلس محافظة يُقيل المحافظ لأنه أقنع شركة بالعمل في محافظته لحل أزمة السكن.
وربما نذهب لعملية جراحية، فيصدر تشريع يرفع اليد عن المستثمرين ويرفع القيود والضوابط باستثناء توفير الامن للمستثمر والحماية له من الروتين والبيروقراطية والموظفين الفاسدين.
وإلا، فهل كان المغفور له الشيخ (زايد آل نهيان) ليس حكيماً عندما قال (دعهم يبنوا، فلن يأخذوا بُنيانهم عندما يرحلون).
وعندها، سوف يبادر الجهاز المصرفي في هذه البيئة الآمنة، ويتولى تمويل البُناة وفق ضوابط وشروط ميسّرة، وتزدهر صناعة الإسكان بجميع مستلزماتها، ونقضي على البطالة ونعيش عيشة سعيدة على منوال الافلام الهندية..

ihsanshamran@yahoo.com

عـــــراق مـــا بـــعـــد٢٠٠٣

صـراع الإرادات وتناقضاتهـا، والموقـف المطلوب

لأسباب غير مخفية كانت الساحة العراقية بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والجغرافية ومنذ ٢٠٠٣ ، مفتوحة على مصراعيها ، أمام تدخلات عربية وإقليمية ودولية، كان كل طرف فيها يسعى لتحقيق أجندته مستثمراً الوضع الصعب الذي مر به العراق . فمع دخول القوات متعددة الجنسيات العراق في تلك الفترة بزعامة الولايات المتحدة الاميركية ، سال لعاب دول أخرى للحصول على شيء مما كان يحلو للبعض أن يسميه الكعكة العراقية ، وأعلنت دول كبرى صراحة إنها لن تسمح ولن تقبل أن تستأثر الولايات المتحدة الأميركية وحدها بهذه الكعكة .

طارق الجبوري

وتحول العراق إزاء ذلك إلى ساحة تسابق وصراع لهذه الدول،فالكل يريد أن يثبّت له مكاناً بهذه الصورة او تلك ، في وقت لم تكن الاطراف السياسية العراقية فيه تمتلك ستراتيجية واضحة المعالم للحكم ، فسلمت ، واعتمدت ، كما يبدو، على ما كانت تقرره الإدارة الأميركية بدلاً منها ، وارتضت أن تتخلى طواعية عن دورها في قيادة البلاد ، واكتفت بدور المشاور ، خاصة بعد قرار حل الجيش والاجهزة الامنية وشل كل مؤسسات الدولة ، بل انهيارها بالكامل . أوضاع صعبة يقتضي الموقف المنصف والموضوعي الاعتراف بانه لم يكن بمستطاع أي من الأطراف السياسية المجازفة بحمل أعبائها.
ومعروف ما حصل وما رافق تلك الفترة الزمنية من أخطاء ، انعكست سلباً على المشروع الديمقراطي وشوهت صورته مما ضاعف من صعوبة الوضع على الاطراف السياسية بمختلف توجهاتها . فمنذ أن أعلنت سلطة الائتلاف تشكيل مجلس الحكم في الثاني عشر من تموز ٢٠٠٣ ، ورغم إعلان الجامعة العربية لاحقاً الاعتراف به كممثل شرعي عن العراق ، إلا أن الواقع الفعلي كان غير ذلك، حيث كانت بعض الدول العربية والإقليمية تستقبل مجاميع حملت راية (مقاومة الاحتلال) من كل حدب وصوب ، دون تمييز او تفريق بين أهداف مجاميع متناثرة ،أثبتت الأيام أنها استخدمت هذا الشعار لذبح وقتل العراقيين و محاولة تمزيق نسيجه الاجتماعي الموحد ، فأساءت بتصرفها هذا حتى لمفاهيم المقاومة الحقة التي عرفتها شعوب المعمورة في تاريخها الطويل . وظل مثل هذا الوضع المعقد والمربك ملازماً لفترة الحكومة الانتقالية في حزيران ٢٠٠٤ إياد علاوي والحكومة التي اعقبتها برئاسة إبراهيم الجعفري في ٢٠٠٥ والسنوات الاولى من حكومة نوري المالكي ، التي شهدت نمواً واضحاً في علاقات العراق الدبلوماسية، كانعكاس لتطور واستقرار الوضع الامني النسبيين ، مع حرص مضطرد على معالجة عقلانية لمحاولات التدخل في الشأن العراقي البحت ، وإفهام دول الجوار العربي والاقليمي والمحيط الدولي بما فيها الولايات المتحدة الاميركية ، احترام إرادة العراق والتعامل معه على وفق ما يحفظ مصالح شعبه . لن نبالغ ولا ينبغي ان نكون مثاليين وندعي ان أذرع بعض القوى العربية والاقليمية والدولية قد رفعت بالكامل ، خاصة في ظل اوضاع كالعراق ، لكن الصورة ليست كما كانت في الاشهر الاولى من عام٢٠٠٣ وامتداداتها في ٢٠٠٤، فقد تم توقيع الاتفاقية الستراتيجية مع الولايات المتحدة الاميركية لتنظيم شكل العلاقة بين الطرفين ، كما ان هنالك نضجاً عند بعض القوى السياسية يؤهلها لمعالجة حالة القلق المشروع عند بعض القوى وخوفها من امتدادات غير طبيعية من اخرى مناهضة لها وتتقاطع مع مصالحها ، ونحسب ان الموقف العراقي الرسمي سيكون أقوى لو تخلت بعض القوى عن مراهناتها على القوى الخارجية ، وعالجت مشاكلها داخل البيت العراقي وفي إطاره .
ولانظن اننا نأتي بجديد إذا قلنا ان صورة الموقف العراقي الرافض للتدخل المباشر قد توضحت بشكل خاص منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات النيابية التي انتهت في آذار عام ٢٠١٠. فرغم حملات التهويل والتشويش وإظهار العراق بمظهر التابع الذليل إلا أن معطيات الواقع وما شهدته الاشهر الماضية من مناقشات لتشكيل الحكومة ، أكدت كذب وافتراء مثل هكذا ادعاءات ، وأنّ الحكومة العراقية لاتتشكل بغير توافق واتفاق العراقيين وليس سواهم .
ما نراهن عليه ليس امتلاكنا قوة عسكرية أو أسلحة متطورة ، لكننا واثقون ان العالم قد تغير وان العولمة ، على سلبياتها بحسب وجهة نظرنا المتواضعة ،لا تتيح لمن يشاء التلاعب كيف يريد بمصائر الآخرين وان زمن لي الإرادات قد ولى بغير رجعة، إضافة إلى أن موقفاً موحد ا يعتمد الحرص على استقلالية اتخاذ القرارسيلقى مساندة الشعب بكل مكوناته وهذا هو الرهان الاهم والاكبر ، وهذا ما نتمنى ان يفهمه الآخرون ويعونه بدقة قبل فوات الاوان . ومن المناسب الاشارة هنا الى ان تعزيز النهج الديمقراطي وتعميق مفاهيم حقوق الانسان والعدالة والمساواة وتكريس روح المواطنة ، يجب أن يكون في رأس اولويات الحكومة ، وأن تعزيز صورة العراق الجديد ، كفيل بإفشال كل ما يخطط له اعداء العراق من إرهابيين وغيرهم . مرة اخرى لاندعي اننا نجحنا مئة في المئة لكن نحسب اننا وضعنا على اولى خطوات التغيير نحو الافضل عندما تمسكنا بارادتنا وقاومنا الإملاءات التي حاول البعض فرضها علينا ، وبالتأكيد هنالك فرق بين المشورة والإملاء !

كـيـف نـضـمـن نمـــوّاً اقـتـصـاديـاً سـريـعـاً

تعد قضية التنمية من القضايا الرئيسية التي نالت اهتمام العلماء والمفكرين على المستويات كافة ، حيث حاول هؤلاء العلماء تقديم العديد من الاتجاهات النظرية بغية تحليل ظاهرة التخلف وتفسيرها في بلدان العالم الثالث . وكانت هذه النظريات تنتمي إلى مدارس فكرية متباينة طرحت كل منها أفكارها معتقدة أنها تملك مفتاح فهم التخلف والتنمية .
وكان الاقتصاديون في طليعة العلماء الذين أقاموا نماذج بسيطة للتنمية ركزت على إشكالية مهمة مؤداها كيف نضمن نمواً اقتصادياً سريعاً وتراكماً لرأس المال ، وقد استخلصوا نماذجهم هذه من خلال خبرتهم واحتكاكهم بالأقطار الغربية .

علي نافع حمودي

ولكن سرعان ما أدركوا أنها قاصرة ، وليست قادرة على فهم تخلف بلدان العالم الثالث ، لأنها صيغت في ضوء السياق الاجتماعي الثقافي والتاريخي لمجتمعاتهم الغربية ، ذلك السياق الذي يختلف في طبيعته عن السياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي للمجتمعات المتخلفة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن العديد من أصحاب هذه النظريات الغربية يتحيزون إلى النموذج الغربي في التحديث. فضلاً عن أن علماء الاجتماع والسياسة والإدارة العامة وغيرهم من العلماء الاجتماعيين قد تعاونوا أيضاً في ما بينهم لصياغة نظريات سوسيولوجية واجتماعية لتفسير التخلف . وفي هذا الموضوع نحاول تسليط الضوء على مفهوم التنمية البشرية ومكوناتها ، كما تتركز هذه الورقة حول محورين أساسيين ، يتصدى المحور الأول – إطلالة على مفهومي التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية – لتحديد معنى التنمية البشرية وأوجه الاختلاف بين هذا المفهوم ومفهوم تنمية الموارد البشرية والمفاهيم المرتبطة بها مثل: إدارة الموارد البشرية ، وتخطيط الموارد البشرية . أما المحور الثاني – مكونات التنمية البشرية– فيهدف إلى طرح الأفكار النظرية التي يقوم عليها هذا الاتجاه ، وتبيان مكونات التنمية البشرية وأبعادها الأساسية . و مما لا شك فيه أن المفهومات لغة أساسية في جميع النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا مندوحة عنها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمي لفهم الظاهرة المتدارسة . لذا وجدنا من الضروري جدا أن نحدد معنى التنمية البشرية و هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ، ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود وأن تتغير عبر الزمان ، ولكن ثمة ثلاثة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي : أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة وأن يحصل على معارف أو يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق ، وإذا لم يحصل الفرد على تلك الخيارات الثلاثة ، فإن كثيراً من الخيارات الأخرى تسد أبوابها أمامه ، ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد ، فهناك خيارات أخرى ويقدرها كثير من الناس تقديراً عالياً ، وهي تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان . وللتنمية البشرية جانبان : بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية ، وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ، وفي أغراض الإنتاج والنشاط في أمور الثقافة والمجتمع والسياسة ، وإذا لم يتكافأ الجانبان حل بالإنسان الإحباط . ووفقاً لهذا المفهوم عن التنمية البشرية المستدامة يتضح أن الدخل ليس إلا واحداً من الخيارات التي يريد الناس أن يمسكوا بها ، بالرغم من أهميته الواضحة ، ولكن لا يجوز أن نلخص حياة البشر في الحصول عليه . ولذلك فإن التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة ، إن جوهرها يجب أن يكون البشر . كما أن النموذج للتنمية – نموذج التنمية البشرية المستدامة – يجعل الناس هم محور التنمية ، ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية ، ويحمي فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة ، ويحترم النظم الطبيعية التي تتوقف كلها عليها . ويُمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وهي تحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل ، ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية . وتأسيسا على ذلك فإن التنمية البشرية باختصار هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته ، والإنسان كما هو معروف كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي ، وفي حاجته المعنوية النابعة من ماضيه في حاضره وتطلعاً لمستقبله . وهو منتج ومستهلك ، هو مرسل ومستقبل ، وهو مبدع يدرك بحواسه ، كما يتصور بخياله . وهو في هذا كله متفاعل وفاعل في الظروف والموجودات البيئية التي تحيط به ، والتي يسعى ويتحرك على أرضها وبحارها وسمائها وبين سكانها . وبهذا الكيان المركب ، وفي هذا السياق المجتمعي المتشابك ، يعيش الإنسان ويتم بناؤه وتكوينه ، وتتحقق آماد مختلفة من حاجاته ، وتنمو مستويات متنوعة من قدراته وطاقاته وحوافزه . أما مفهوم تنمية الموارد البشرية فقد تولد مفهوم تنمية الموارد البشرية من المنظور الاقتصادي ، وأكد أن الإنسان مورد من الموارد الاقتصادية ، وتركز اهتمامه على الإنسان المنتج وعلى إنتاجه العمل بالدرجة الأولى . وترددت المقولات بأننا نعنى بصحة الإنسان لأنها ذات مردود اقتصادي ، وكذلك الشأن في تعليمية ، بل في أنشطته الثقافية والترويحية ، ويظل العائد الإنتاجي في ضوء مفهوم تنمية الموارد البشرية هو مركز الثقل في الالتفات إلى العوامل الإنسانية في تخطيط الجهود الإنمائية وما تتضمنه من استثمارات وأولويات . لكن هذه النظرة إلى الإنسان من هذه الزاوية الاقتصادية لم تول الجوانب الإجتماعية والبشرية ما تستحقه من تأكيد إلاّ بقدر ما تسهم به في تحقيق الأهداف الاقتصادية ذاتها .
أما المفهوم الآخر المرتبط به فهو تنمية الموارد البشرية ، بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادي مقتصرة على مشكلات رأس المال واستثماراته ، بيد أن الاهتمام بالإنسان ظل مركزاً على الإنسان كمورد اقتصادي ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره . ومن هنا يجب أن نهتم بجوانب ضرورية في مقدمتها الجانب الصحي بغية زيادة الإنتاج، وقد يقول البعض كيف يحصل هذا ؟ نحن عندما نهتم بصحة الفلاحين والقضاء على الأمراض المعدية التي تنتشر بين الحين والآخر فإننا نرفع من قدراتهم البدنية في الإنتاج، وهكذا للعمال في المصانع والطلبة في المدارس وغير ذلك. وفي هذا السياق يقال إن إطالة متوسط عمر الفرد تعني مزيداً من السنوات لدى قوة العمل مما يؤدي إلى الإفادة من مهاراتها وخبراتها في عمر إنتاجي أطول .

مفهوم الحكومة الإلكترونية

صبيح الحافظ

كثر الحديث هذه الأيام عن نية الحكومة العراقية تنفيذ مشروع يطلق عليه(الحكومة الالكترونية)، وآخر ما نشر في هذا السياق تصريح وزير العلوم والتكنولوجيا عن قرب تنفيذ المشروع التكنولوجي الكبير في جميع أنحاء العراق بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية بهدف توفير كومبيوتر وانترنت لكل بيت عراقي.
لقد بدأت الثورة العلمية المتطورة تشق طريقها في محيطنا ولا شك في ان الفرص التي تتيحها لنا هذه الثورة في حال الاستفادة منها بصورة كاملة ستؤدي الى تغيير واسع في أساليب الإدارة في دوائرها لإنجاز وظائفها.
ما هو مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها وفوائدها؟
ظهر هذا المفهوم على المستوى العالمي في أواخر سنة ١٩٩٥ حيث بدأت دائرة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأميركية تطبيقه على إدارتها من خلال فكرة مكننة مكاتب الإدارات فيها ثم توسعت هذه العملية الى كل مرافق الدولة.
أن فكرة مكننة مكاتب الإدارات في مؤسسات الدولة والشركات في القطاع الخاص ليست جديدة، فعمرها يزيد على نصف قرن ، بدأت بإدخال الهاتف والآلة الكاتبة ثم وصلت أخيراً إلى أجهزة معالجة المعلومات مثل الحاسبة الإلكترونية(الكومبيوتر).
وبفضل هذه الأجهزة الإلكترونية وملحقاتها، لا سيما ما يخص أجهزة الاتصالات أصبح بالإمكان التوسع في تقديم الخدمات بأنواعها المختلفة.
أن المفهوم الأهم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في نطاق إدخال المكننة لدوائر الدولة هو لمواجهة المشكلات المعقدة التي تواجهها اليوم دوائر الدولة لإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات الى المواطنين.
إن تطور تقنيات الاتصالات وثورة المعلومات أدّى الى مساعدة مؤسسات دوائر الحكومة الإلكترونية، وذلك من خلال تجهيز مكاتب الإدارات الحكومية بالأجهزة والمعدات وملحقاتها لإنجاز أعمالها بواسطتها، وذلك لتسهيل وتسريع العمليات والإجراءات اليومية لدوائر الدولة، وهذا يعرف بـ(الحكومة الإلكترونية) التي تقوم بتأسيس شبكة معلوماتية مركزية ترتبط دوائرها ومؤسساتها في المحافظات كافة بما فيها المدن والقرى، إذ تتيح للمواطن الذي يسكن محافظة البصرة مثلاً الحصول على صورة قيد العائلة وهو هناك إذا كانت نفوسه في بغداد او في النجف أو في كركوك وغيرها، وهذا المثل ينطبق على جميع الخدمات الأخرى.